المبحث الاول

التمويل – Finance

تعريف التمويل : هو عملية الحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ المشاريع مع الاخذ بالاعتبار كلفا هذا التمويل ونوعه وحجمه وتوقيته.

ويعتبر التمويل جزءاً مكملاً لعمل الادارة المالية في الشركة السياحية بدلاً من اعتباره اختصاصاً استشارياً يهتم بعمليات الحصول على التمويل اللازم للمشروعات وتكلفة كل مصدر من هذه المصادر تختلف باختلاف حجم وطبيعة المشاريع السياحية وتعد (**الاسواق المالية**) في نظر خبراء المالية مصدراً رئيسياً للأموال التي تحتاجها المؤسسات والايفاء بدورها في توزيع الفائض الذي يتحقق لدى بعض وحدات الاقتصاد القومي على تلك الوحدات التي تعاني من عجز مالي لتمويل احتياجاتها للنمو والتطور مما يمكن تلك الوحدات ذات العجز من تسيير امورها ومشاريعها دون الحاجة الى الانتظار لحين وصول موفوراتها الى المستوى الذي يكفي من تلبية هذه الاحتياجات .

وظيفة التمويل : تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف الادارية البالغة الاهمية في مختلف المنشآت السياحية وخاصة الكبيرة منها حيث يترتب على عمليات التمويل اتخاذ مجموعة من القرارات المتعلقة باختيار حجم ومصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالائتمان فالقرارات المتعلقة بالتمويل واختيار مصادر التمويل تعتبر من القرارات المعقدة التي ينبغي على المدير المالي الالمام بها قبل أن يتخذ قراره وبهذا الخصوص عليه اجراء دراسة مستفيضة ومتأنية خاصة في الامور التالية :

1 . تحديد المركز المالي للمنشأة .

2 . تحديد المركز الائتماني للمنشأة .

3 . تحديد التزامات المنشأة .

4 . تحديد انفاق المنشأة الاستثماري او انفاقها الرأسمالي .

5 . تحديد كمية ونوعية الاحتياجات من الاموال .

6 . اختيار مصادر التمويل الملائمة حيث يتحتم على المنظمة ان تقرر كيفية المزج بين مصادر التمويل المختلفة من حيث الكم والنوع والمصدر ، وعلى الادارة المالية تقديم دراسة توضح

فيها اثر استخدام مصادر التمويل المتعددة في ربحية المؤسسة وقيمتها المالية وان تكون على اطلاع بالمصادر المتاحة وطبيعة كل مصدر وايجابياته وسلبياته وان تحدد كلفة كل مصدر وما يلزم من اجراء للحصول عليه .

ويمكن تلخيص الانشطة الضرورية لوظيفة التمويل في الامور التالية :

1 . التخطيط والرقابة المالية .

2 . الحصول على الاموال .

3 . استثمار الاموال .

4 . مواجهة مشاكل مالية خاصة .

طرق دراسة التمويل :

1 – الطريقة التقليدية : تركز على مسائل معينة مثل الهيكل التنظيمي ، والتمويل طويل الاجل ، والمنشآت المالية والاندماج ، واعادة التنظيم ، أي تتأثر هذه الطريقة الى حد ما كبير بعوامل البيئة الخارجية للمنظمة وشاعت هذه الطريقة حتى بداية العقد الخامس من القرن العشرين .

2– الطريقة الادارية: وهي متعلقة بالأعمال اليومية للمدير المالي والتي تشتمل على سبيل المثال اعداد ومراجعة بيان التدفقات النقدية التقديرية وغيرها من تقارير الاعمال الداخلية والمحافظة على سبل الحصول على الائتمان .

مصادر تمويل المشاريع السياحية :

يوجد مصدرين أساسيين لتمويل المشاريع السياحية هما :

اولاً : المصادر الداخلية والتي تقسم الى ما يأتي :

1 . الأرباح المحتجزة

2 . البيع مع اعادة التأجير

3 . شهادة الاستثمار الالات والمعدات .

4 . مصادر تمويل داخلية ثانوية اخرى (التمويل غير المباشر)

المبحث الثاني

الاستثمار - Investment

مفهوم الاستثمار : يلعب الاستثمار دورا مهما في النشاط الاقتصادي من حيث كونه يشكل احد العناصر المؤثرة في الناتج القومي والذي يحفز بدوره الطلب على السلع الانتاجية ، فضلا عن ان التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر بالتالي على الدخل والاستخدام ، اذ تكسب التقلبات التي تطرأ على السلع الرأسمالية طابعا اقوى مما هي عليه في السلع الاستهلاكية .

وفضلا عما سبق فأن معدل النمو الاقتصادي في مدة زمنية معينة يعتمد على الاستثمارات المحققة في مدة سابقة وكفاية هذه الاستثمارات مما يعني ان الاستثمار يعد وسيلة مهمة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية نظرا لامتداد تأثيره الى النشاط الاقتصادي في المستقبل ، كما ان مدى الانفاق على الانشطة المادية والبشرية في الاقتصاد يحدد حجم التكوين الرأسمالي الذي يحدد سرعة وطبيعة النمو الاقتصادي .

فالاستثمار وتكوين رأس المال والتراكم هي مصطلحات اقتصادية مترادفة تحمل نفس المعنى ويمكن تعريف أي منها حيث وهناك تعاريف كثيرة لمفهوم الاستثمار سنذكر اهمها :

1 . توفير أدوات الانتاج التي تستخدم بقصد انتاج سلع الاستهلاك وادوات انتاج جديدة

2 . " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية "

3 . التوظيف المنتج لرأس المال او بعبارة اخرى توجيه المدخرات نحو استخداما يؤدي الى اشباع حاجة او حاجات اقتصادية

4 . شراء مصانع للآلات جديدة وكل ما شأنه ان يؤدي الى زيادة حقيقية في السلع والادوات الإنتاجية

5. امتلاك أي اصل او حق ملكية من اجل غرض رئيسي للحفاظ على ثروة او الحصول على ايراد

6 . تلك الجزء من القابلية الانتاجية الاتية الموجهة الى انتاج السلع والمعدات بغية زيادة طاقة البلد الانتاجية كالمكائن والالات والمعدات ووسائل النقل والانشاءات والابنية على اختلاف انواعها ما عدا الانشاءات المستخدمة للأغراض العسكرية

7 . الكمية المضافة على قيمة التجهيزات نتيجة لنشاط الفترة الانتاجية

8 . المصروف على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائدا الاضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في القطر

9 . لم يأت مفهوم الاستثمار في الفكر التنموي الحديث دون تناول الاهتمام بالطاقات البشرية . لذلك كان مفهوم الاستثمار لا يشمل فقط بناء وتكوين الطاقات الانتاجية بل توجيه كافة الموارد ومستلزمات النمو الاقتصادي لخدمة المجتمع البشري وجعله اكثر قابلية لاستيعاب عملية التطور والنمو من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والتدريب وغيرها .. فضلا عن مختلف مجالات البحث العلمي والتقني .

- **اهمية الاستثمار**

ومما تقدم نستنتج الآتي :

1 . الاستثمار عملية اقتصادية يترتب عليها انتاج سلع وخدمات لاشباع الحاجات الاقتصادية وهذا يتطلب رأس المال ومناخ استثماري ملائم .

2 . ان الاهمية الاقتصادية للاستثمار في المجتمع لا تأتي من الاستثمار الانتاجي المادي فقط ومن خلال الاستثمار في مجال البحث العلمي والمعرفة والصحة والتعليم ، أي في مجال رأس المال البشري .

3 . يعد الاستثمار من اهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية لأنه يعمل على زيادة طاقات انماط الانتاجية

4 . يتمثل الاستثمار بالانفاق على تكوين الاصول الانتاجية الجديدة اضافة الى زيادة المخزون من المواد الاولية

5 . يضم الاستثمار بالاضافة الى ما تقدم الاعمال الجارية على السلع الانتاجية القائمة والمتمثلة بتحسينه وبتجديدها .

التصنيف الاقتصادي للاستثمار

1 . الاستثمار المستقل Autonomous Investment

ويكون الاستثمار في هذه الحالة بمنأى عن التقلبات التي تطرأ على متغيرات الدخل والاستهلاك الجاري ، ولذلك سمي مستقلاً ولكنه في الوقت نفسه يكون تحت تأثير العوامل الاخرى كالمتغيرات التقنية والسياسية والاقتصادية .

2 . الاستثمار المسبب او المحفز Induced Investment

وهو على عكس الاول فالمتغيرات التي تحصل في عوامل الدخل والاستهلاك الجاري يكون لها اثر في تحديد حجم الاستثمار ، وان الافتراض الاساسي للاستثمار المسبب هو ان التقلبات في الارباح تكون عادة موازية للتقلبات التي تحدث في الدخل وهي التي تدفع على احداث تغيرات في حجم الانفاق الاستثماري .

ويتخذ الاستثمار المستقل والاستثمار المسبب او المحفز الشكل الاتي :

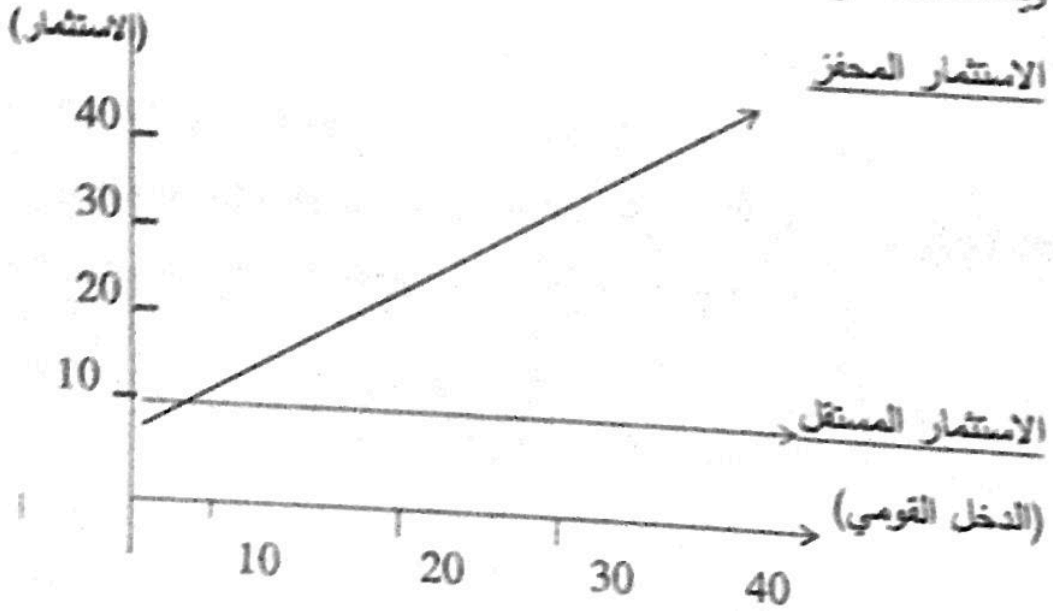

ويتضح من الشكل على سبيل المثال انه عندما يكون حجم الدخل القومي (30) مليون دولار فان حجم الاستثمار المستقل يكون (10) مليون وحجم الاستثمار المحفز (35) مليون دولار هذا يعني ان اجمالي حجم الاستثمار سيكون (45) مليون دولار .

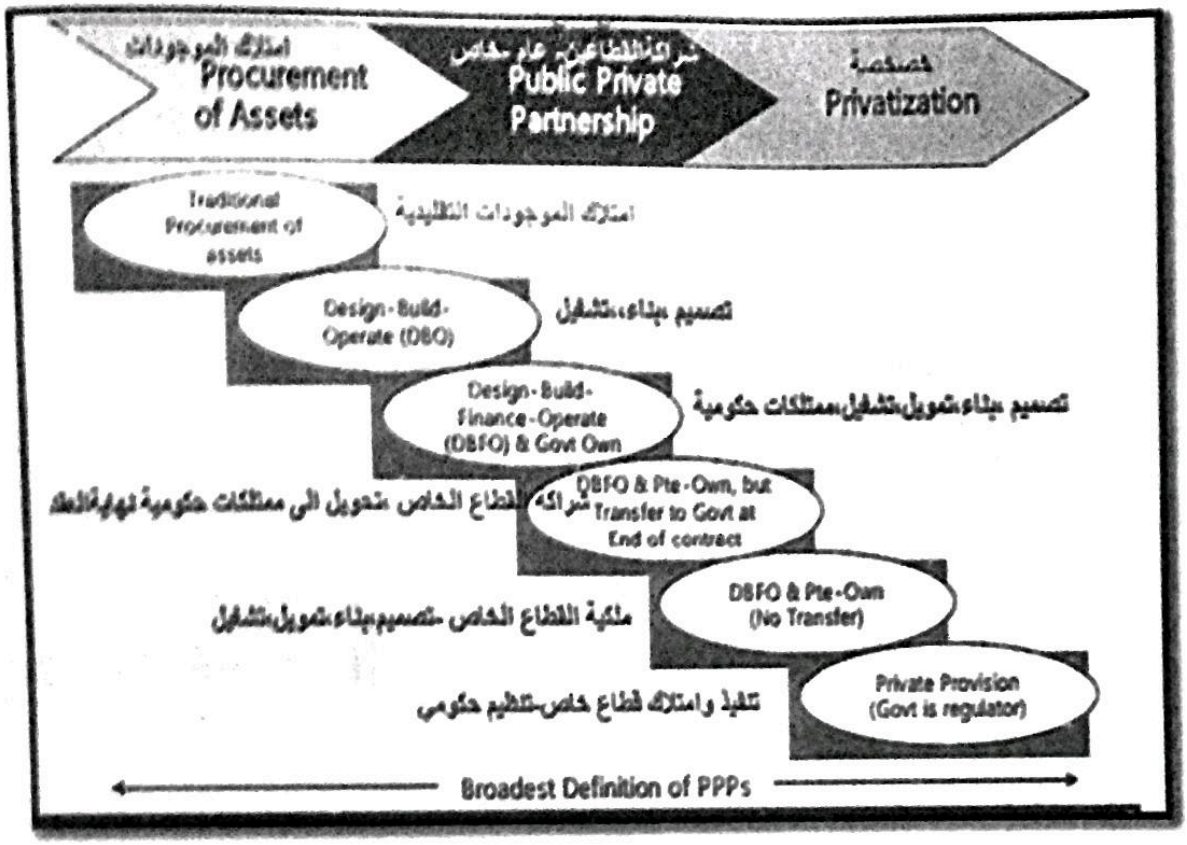

المخطط – التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص على أساس قطاع مختلط

التصنيف الرابع : ٣٨

1 . الاستثمار الخاص : يستند استثمار القطاع الخاص الى دافع الربح بشكل وحيد ، ويمكننا ان نشير الى عدم قدرة الحكومة على التأثير في هذا النوع من أنواع الاتفاق بشكل مباشر او يقتصر تأثير الحكومة في هذه الحالة على استخدام الاجراءات الخاصة بالسياسات النقدية والمالية .

2 . الاستثمار العام : وعلى العكس من ذلك نجد ان الاستثمار العام يخضع لسيطرة الحكومة بشكل مباشر ، ولهذا السبب فأن هذا النوع من انواع الاتفاق يتم استخدامه كعامل تعويضي لسد أي عجز في انفاق القطاع الخاص .

3- **الاستثمار المختلط** – بناء منظمات إنتاجية تتقاسم ملكيتها الحكومة مع القطاع الخاص

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الاستثمار

أولا–العوامل الداخلية

أ– مستوى الدخل

يؤثر مستوى الدخل على الاستثمار من خلال الاتي :-

1- حجم الطلب الذي يرتبط بالقوة الشرائية التي يتمتع بها الفرد.

2- حجم الانفاق والادخار ومستوى الميل الاجتماعي لهما ومستوى التوجه نحو الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري

3- المستوى المعيشي الذي يتمتع به الافراد والطبقة الاجتماعية المستهدفة ونوع السلع المطلوبة (أساسية ،كمالية،رفاهية).

ب- الاستقرار السياسي :-

يتحدد تاثير العامل السياسي من خلال المتغيرات الاتية :-

1- شكل النظام – اشتراكي ام رأسمالي والاختلاف فيما بينهما حول ملكية وسائل الإنتاج.

2- تأميم الشركات وتحويل ملكيتها الى القطاع العام .

3- استقرار السياسات النقدية والمالية .

4- وضوح الأهداف والخطط الاستراتيجية في مجال الاستثمار.

ج- التشريعات والقوانين الملائمة

1- وضوح متطلبات العمل القانونية والإدارية والمحاسبية.

2-المعرفة بالحقوق والالتزامات ذات الصياغة الدقيقة والواضحة .

3- الاطلاع على المحددات الضريبية والرسوم لكل نوع من الاستثمار حسب القطاع المستهدف

4- إمكانية تحديد التوجهات الاستثمارية الستراتيجية للدولة على المستوى القومي والقطاعي.

ح- الاستقرار الأمني

يعد الاستقرار الأمني من العوامل الأساسية المؤثرة على الاستثمار من خلال النقاط الاتية :-

1- ضمان حياة العاملين.

2- حرية العمل والانتقال .

3- خفض مستوى التحوطات الأمنية .

4- التأثير على التكاليف الكلية للمشروع الاستثماري.

خ- نظام اداري متطور

1- سهولة انجاز متطلبات الاستثمار الإدارية .

2- إمكانية حل الإشكاليات القانونية والتنفيذية بأقصر وقت واقل كلفة .

3- تقليل الإجراءات الروتينية لتحقيق الهدف بمرونة أداء عالية ودقيقة.

4- الحد من الفساد الإداري والمالي .

د- بيئة استثمارية مناسبة

1- وضوح الخطط الاستثمارية الستراتيجية ومتطلباتها .

2- توزيع قطاعي واضح للاهداف الاستثمارية الموضوعة .

3- وضع خارطة استثمارية تمنح المستثمر القدرة على الاختيار بين البدائل من دون قيود او معرقلات.

4- وضع ضوابط مصادر التمويل وانواعها المتاحة للمستثمر كوسيلة جذب فعالة لتمكين المستثمر من تحديد حجم الانفاق.

ذ-البنى التحتية

1- التأثير على مدة الإنجاز ومدى القدرة التي يتمتع بها المستثمر للايفاء بالمواعيد المحددة.

2- التأثير على التكاليف الكلية للمشروع.

3- تنعكس على التوزيع الجغرافي للاستثمارات ومدى اقبال المستثمرين عليها .

ثانياً : العوامل الخارجية- متمثلة بحالة الاقتصاد العالمي او الاقليمي والكوارث والحروب والسياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية .